محور مصر والخليج:
تحالف إستراتيجي أم شراكة ظرفية؟

جان أجون* محمد الجابي**

* ستا، تركيا.
** طالب دكتوراه، قسم العلاقات الدولية بجامعة حجي بيرام فلي، تركيا.

ملخص: يبحث هذا التحليل ديناميات العلاقة الإستراتيجية داخل تحالف محور مصر والخليج، مع التركيز على التفاعلات بين مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات. على الرغم من أن هذه العلاقة شهدت العديد من التقلبات خلال العقد الماضي بسبب الظروف المتغيرة في المنطقة، إلا أنها لا تزال واحدة من أهم التحالفات. يهدف التحليل إلى تقديم رؤية ثاقبة حول ما إذا كانت العلاقة بين الأطراف تحالفًا إستراتيجيًّا دائمًا أم مجرد شراكة مؤقتة تعتمد على ديناميات القوة السائدة. ويقيّم العوامل الأساسية التي تشكل طبيعة التحالف المصري الخليجي، ويسلط الضوء على النقاط الرئيسة للاتفاق والخلاف بين الأطراف.

الكلمات المفتاحية: مصر، السعودية، الإمارات، العلاقات المصرية الخليجية.

The Egypt-Gulf Axis: Strategic Alliance or Circumstantial Partnership?

CAN ACUN* MOHAMED ELGABY**

ORCID NO: 0000-0002-2763-3583
canacun@setav.org

ORCID NO: 0000-0002-1550-6229
elgaby.mohamed@gmail.com

* SETA, Türkiye.
** PhD Candidate, Department of International Relations, HBV University, Türkiye.

ABSTRACT: *This analysis examines the dynamics of the strategic relationship within the Egypt-Gulf axis, focusing on the interactions between Egypt, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates. Although this relationship has undergone many fluctuations over the past decade due to changing circumstances in the region, it remains one of the most important alliances. The analysis aims to provide insight into whether the relationship between the parties is a permanent strategic alliance or merely a temporary partnership dependent on prevailing power dynamics. It also assesses the fundamental factors that shape the nature of the Egyptian-Gulf alliance and highlights the main points of agreement and disagreement between the parties.*

Keywords: *Egypt, Saudi Arabia, UAE, Egyptian-Gulf Relations.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(4/14)
131 - 152

Received Date: 09 / 08 / 2025 • Accepted Date: 05 / 11 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-004-006

CC BY NC

مقدمة

تواجه الرباعية المصرية-الخليجية، التي تضم مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، التي أدّت دورًا مهمًّا في التطورات الحاسمة في الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي، تحديات كبيرة اليوم. في أبريل 2025، قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بجولة «خليجية» شملت قطر والكويت، لكنها لم تشمل السعودية والإمارات العربية المتحدة. وهذا يشير إلى خلاف مزعوم بين الإدارات في القاهرة والرياض وأبو ظبي. في الواقع، بدأت العلاقات بين مصر ودول الخليج، التي تُعَدّ من أكثر العلاقات إستراتيجية في العالم العربي والشرق الأوسط، عندما انفصلت القاهرة عن الكتلة الشرقية بعد توقيع اتفاقية سلام مع تل أبيب خلال الحرب الباردة. بعد ذلك، تعززت هذه العلاقات بشكل كبير بفضل موقف مصر الداعم للكويت خلال حرب الخليج الثانية.

تنظر دول الخليج إلى مصر على أنها مركز الثقل والعمق الإستراتيجي للعرب. في الواقع، تعكس مصر، التي تضم ربع سكان العالم العربي، التراث الثقافي والسياسي للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تُعَدّ مصر مصدرًا للعمالة الماهرة والمنضبطة في مختلف المجالات التي تحتاج إليها دول الخليج. في الواقع، منذ ستينيات القرن الماضي، زوّدت مصر دول الخليج بالعمالة المتعلمة والمؤهلة، منهم: الأطباء والمهندسون والقضاة والأكاديميون والمعلمون والعمال والحرفيون[1] علاوة على ذلك، تنظر دول الخليج إلى الجيش المصري، الذي يُعَدّ الأكبر في العالم العربي، على أنه صمام أمان للمنطقة العربية. وقد أكد هذا الافتراض خطاب السيسي في عام 2014. قبل أحد عشر عامًا، في مقابلة تلفزيونية مع الصحفية زينة يازجي، أجاب السيسي عن سؤالها: «ماذا ستفعل مصر إذا تعرضت أي دولة عربية للتهديد؟» بقوله الآتي: «الجيش المصري قوي؛ فهو يمتلك قوة عقلانية دفاعية وليست هجومية. عندما يُطلَب منا، نكون حاضرين... طالما نحن هنا، لا يمكن لأحد أن يتعرض للتهديد»[2].

بهذا الرد، عزّز السيسي ثقة دول الخليج. بالنسبة لمصر، كانت دول الخليج مصدرًا مهمًّا لاحتياطيات النقد الأجنبي. منذ سبعينيات القرن الماضي، شكلت التحويلات المالية التي يرسلها المصريون العاملون في الخليج العمود الفقري للاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، تشكل استثمارات دول الخليج في مصر، التي تبلغ قيمتها حوالي 80 مليار دولار، أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد[3].على سبيل المثال، أسهمت

دول الخليج في حل أزمة الديون مصر الخارجية بعد عام 1990 وساعدت في إنعاش الاقتصاد المصري خلال الأزمة المالية الصعبة في التسعينيات. بعد عام 2011، تحولت عملية الربيع العربي إلى كابوس لدول الخليج، خاصة مع الإطاحة بحسني مبارك، أحد أهم حلفاء الخليج. ومع ذلك، فإن استمرار دعم دول الخليج للاقتصاد المصري خلال الفترة الانتقالية لحكومة المجلس العسكري التي وصلت إلى السلطة بعد الثورة في مصر أكدت الشراكة الإستراتيجية بين دول الخليج والجيش المصري.

خلال هذه الفترة، عدّت دول الخليج صعود الحركات الإسلامية إلى السلطة في العديد من الدول العربية تهديدًا لها؛ وهذا مهد الطريق لدول الخليج، باستثناء قطر، لدعم التدخل العسكري وتغيير النظام في مصر عام 2013. وفي هذا الإطار، أسهمت دول الخليج في اعتراف المجتمع الدولي بالنظام العسكري في مصر بعد عام 2013. على سبيل المثال، أرسلت المملكة العربية السعودية وزير خارجيتها المخضرم سعود الفيصل إلى العواصم الغربية لحشد الدعم لنظام السيسي. بناءً على هذه التطورات، يمكن القول: إن عام 2014 شهد بداية التحالف الإستراتيجي الرباعي بين مصر ودول الخليج.

وجهات النظر والمصالح المشتركة داخل المحور

النهج تجاه إيران

تُعَدّ النظرة تجاه إيران واحدة من أهم القضايا في الشراكة بين دول الخليج ومصر؛ لأن الدول الأربع تشترك في مخاوفها بشأن نفوذ طهران في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه الدول تحافظ على علاقات رسمية مع طهران، فإنها تنظر إلى «التوسع الشيعي» باعتباره أحد أهم التهديدات لأجندة أمنها[4]. في هذا السياق، مرت المرحلة الأكثر أهمية في التحالف المصري–الخليجي مع اندلاع الحرب الأهلية اليمنية في عام 2015، عندما دعمت دول الخليج السعودية ضد الحوثيين. إلى جانب دعوة السيسي لتشكيل قوة عربية مشتركة، شارك الجيش المصري أيضًا في عملية «عاصفة الحزم» ببعض القوات الجوية والبحرية. يشكل الحوثيون تهديدًا مباشرًا لا للمملكة العربية السعودية فقط ، بل للإمارات أيضًا، ولاسيما البحرين، حيث تقيم الأغلبية الشيعية. تجدر الإشارة إلى أن الجماعات الشيعية حاولت في عام 2011 التمرد ضد النظام البحريني. كما يشكل الحوثيون تهديدًا إستراتيجيًّا لمصالح الإمارات العربية المتحدة ومصر عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ لهذا السبب، تعمل هذه الدول –وفي مقدمتها مصر، التي تضرر اقتصادها بشدة من هجمات الحوثيين– على زيادة قواتها ووجودها في المنطقة[5].

الموقف من الجماعات الإسلامية

أبرز القضايا المشتركة على أجندة الدول الأربع موقفها العدائي تجاه الجماعات الإسلامية. فهي ترى أن الحركات الإسلامية بجميع أشكالها تشكل أحد أهم التهديدات لأجندات الأمن فيها. بعد أن اتّخذت هذه الدول موقفًا إيجابيًّا نسبيًّا تجاه الجماعات الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات، غيّرت نهجها تجاه هذه الجماعات بشكل جذري بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وثورات الربيع العربي، وتحولت إلى العداء الصريح.

إن العداء تجاه الأيديولوجيا الإسلامية هو السبب الرئيس وراء دعم مصر والإمارات لزعيم الانقلاب الجنرال خليفة حفتر ضد الحكومات المنتخبة في ليبيا. وبالمثل، اتخذت إدارتا أبو ظبي والقاهرة موقفًا سلبيًّا تجاه عمر البشير في السودان، الذي يُعَدّونه امتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين. كما أن دعم الإمارات لقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) يدل على عدائها للجماعات الإسلامية؛ لأن الإمارات تُعِدّ القوات المسلحة السودانية جزءًا من النظام السوداني السابق التابع للجبهة الإسلامية السودانية وجماعة الإخوان المسلمين.

وتؤثّر عداوة الإمارات ومصر للإسلام السياسي كذلك في موقفهما من غزة وحماس على وجه الخصوص. إذ أعلنت مصر حركة حماس منظمة إرهابية في عام 2014، لكنها تراجعت عن هذا القرار لاحقًا. ومع ذلك، يتّفق البلدان على أن السيطرة على غزة يجب أن تنتقل إلى السلطة الفلسطينية، وأن حركة حماس يجب أن تُزاح من السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية المشتركة دفعت البلدين في السابق إلى مقاطعة قطر وتركيا.

النهج تجاه «إسرائيل»

اتفقت دول محور مصر والخليج على الحفاظ على السلام مع «إسرائيل» وتجنب الصراع. ويستند هذا المنظور المشترك إلى مبادرة السلام العربية عام 2002[6]. تعتقد هذه الدول أن العداء والمقاومة تجاه «إسرائيل» منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقيات أوسلو عام 1993 لن يؤديا إلى حل. لذلك، فإنها ترى أن المفاوضات مع «إسرائيل» على أساس حل الدولتين هي السبيل لحل القضية الفلسطينية. وتشارك الأردن، التي وقّعت اتفاقية وادي عربة مع «إسرائيل» في عام 1994، الرأي نفسه[7]. ومع ذلك، بدأت حقبة جديدة مع «إسرائيل» بعد عام 2020. شهد ذلك العام اتفاقيات التطبيع بين «إسرائيل» والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، المعروفة في وسائل الإعلام

باسم اتفاقيات أبراهام[8]. علاوة على ذلك، يجب أيضًا أخذ اتفاق التطبيع بين «إسرائيل» والسعودية في الحسبان، الذي من المتوقع توقيعه ولكن جرى تأجيله بسبب الهجمات على غزة. تسهم هذه الرؤية المشتركة أيضًا في عداء هذه الدول تجاه حماس، حيث تعتقد هذه الدول أن حركة حماس تشكل عقبة أمام عملية السلام والمفاوضات، وأنها تخدم مصالح الأطراف الخارجية بدلاً من العالم العربي.

> أسهمت المساعدات المالية من دول الخليج بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري، وتحسين الحالة المالية العامة في أعقاب الأزمات الصعبة التي واجهتها البلاد، وقد زادت المساعدات الخليجية لمصر منذ تولي السيسي منصبه

التغيير في الساحة الدولية

نظرًا للظروف المتغيرة للنظام الدولي، تتفق دول محور مصر والخليج على ضرورة توسيع دائرة العلاقات الدولية، وتنويع الشراكات الإستراتيجية، وتجنب الاعتماد الأحادي على الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، أقامت هذه الدول في السنوات الأخيرة شراكات إستراتيجية مع روسيا والصين وتركيا و«إسرائيل» والاتحاد الأوروبي. وتنبع مبادرة تنويع الشراكات الإستراتيجية هذه من الضرورات الاقتصادية الجديدة الناشئة عن التحولات في النظام الدولي. وعلى وجه الخصوص، مهدت سياسات الولايات المتحدة المتطرفة يمينيًّا والمتسمة بالأنانية الاقتصادية والضغوط التي تمارسها على حلفائها- الطريق لسياسة تنويع الشركاء. من ناحية أخرى، سمحت سياسات العزلة التي ينتهجها البيت الأبيض والانسحاب من بعض مناطق هذه الدول بالعمل بحرية أكبر، ولاسيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقرن الإفريقي. تشير الأنشطة المشتركة بين مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلاقاتهما الاقتصادية الثنائية المتنامية مع الصين[9]، وتوسيع الشراكات العسكرية مع روسيا، ولاسيما زيادة مصر مؤخرًا عملية شراء الأسلحة من روسيا وفرنسا، إلى تغير الديناميات في هذه البلدان[10]. كما أن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى مصر في أبريل 2025 تسلط الضوء على هذا التغيير.

العلاقات الاقتصادية

طالما كانت تدفقات رأس المال من الخليج شريان الحياة للاقتصاد المصري سنوات عديدة، متخذة أشكالاً مختلفة من القروض إلى المنح. أسهمت المساعدات المالية من

دول الخليج -ولاسيّما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية- بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري، وتحسين الحالة المالية العامة في أعقاب الأزمات الصعبة التي واجهتها البلاد. زادت المساعدات الخليجية لمصر منذ تولي السيسي منصبه. في منتصف عام 2013، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت عن حزمة مساعدات بقيمة 12 مليار دولار[11]، ووفقًا لبعض التقارير، بلغ حجم المساعدات المقدمة بين يوليو 2013 ونهاية 2014 حوالي 23 مليار دولار[12].

بالإضافة إلى الدعم المالي، أسهمت دول الخليج أيضًا في تزويد مصر بالوقود. علاوة على ذلك، دعمت الإمارات العربية المتحدة الأمن الغذائي في مصر من خلال توفير القمح وبناء صوامع تخزين. في عام 2023، وقعت مصر اتفاقية بقيمة 500 مليون دولار لشراء القمح من شركة الظاهرة الإماراتية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى استيراد شحنات بقيمة 100 مليون دولار سنويًا مدة خمس سنوات، بتمويل من مكتب أبوظبي للتصدير، الذراع التمويلية للتصدير التابعة لصندوق أبوظبي للتنمية[13].

بالنظر إلى العلاقات بين دول محور الخليج ومصر، يمكن ملاحظة أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما أهم دولتين في هذا المحور، هما أكبر شريكين تجاريين لمصر في دول الخليج. في الواقع، يذهب حوالي 82 في المئة من صادرات مصر إلى دول الخليج إلى هذين البلدين، في حين أن أكثر من ثلثي واردات مصر من الخليج تأتي أيضًا من هذين البلدين[14]. وهذا يعكس قوة التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث. وبالإضافة إلى حجم التجارة الهائل بين مصر وهذه الدول والمساعدات والمنح والودائع الكبيرة التي تتلقاها القاهرة منها، فإن الأموال التي يرسلها المصريون العاملون في دول الخليج إلى وطنهم هي أحد أهم مصادر تدفق العملات الأجنبية إلى مصر. من عام 2017 إلى عام 2022، جاء جزء كبير من متوسط التدفق السنوي إلى مصر البالغ أكثر من 19 مليار دولار من المملكة العربية السعودية، وهو ما يمثل حوالي 52 في المئة من هذا التدفق[15]. وتُعَدّ المملكة العربية السعودية الوجهة الرئيسة للعمال المصريين، حيث تستضيف حوالي 3.5 ملايين مصري، وهو رقم يشكل حوالي 52 في المئة من إجمالي تصاريح العمل الصادرة في الخارج في عام 2017[16].

تضارب الآراء والمصالح داخل المحور

الموقف من سوريا

تُعَدّ الأزمة السورية من أهم القضايا التي ظهرت حولها آراء متضاربة بين مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد نظرت مصر إلى هذه العملية بعين الريبة منذ بداية الثورة السورية، وأبدت عدم ثقتها في المعارضة السورية.

في الواقع، تعتقد القاهرة أن ثورات الربيع العربي هي مشروع يهدف إلى إضعاف الدول القومية وتفتيتها وتقسيمها في المنطقة. ومن هذا المنظور، اعتقدت مصر أنه من الضروري أن يبقى الأسد في السلطة من أجل الحفاظ على وحدة سوريا، ومواجهة خطط «إسرائيل» لاحتلال جنوب سوريا. ولا شك أن التقارب بين مصر وروسيا أدّى دورًا مهمًّا أيضًا في تشكيل موقف القاهرة من الأزمة السورية. وعلى عكس مصر، دعمت دول الخليج الثورة السورية منذ بدايتها، وأسهمت في تسليح المعارضة السورية.

ومن الأمثلة على تضارب الآراء بشأن سوريا تصويت مصر لمصلحة مشروع قرار أعدته روسيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2016. وقد انتقدت دول الخليج (وبخاصة السعودية وقطر) موقف مصر بشدة[17]. وفي ذلك الوقت، وصف سفير السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، تصويت الممثل المصري لمصلحة مشروع القرار الروسي بأنه مؤلم[18]. دعت مسودة القرار الروسية إلى إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، وإلى وقف الأعمال العدائية على الفور، مشددة على أن الأولوية القصوى هي ضمان انفصال جبهة فتح الشام، المعترف بها بوصفها منظمة إرهابية، عن قوات المعارضة السورية المعتدلة. تحافظ مصر على موقف متحفظ بسبب استمرار شكوكها وتساؤلاتها حول الإدارة الجديدة في سوريا[19].

التنافس الجيوسياسي في البحر الأحمر

يُعَدّ أمن البحر الأحمر القضية الأكثر أهمية بين دول هذا المحور. والمسألة هنا هي التنافس لا التعاون. منذ أن بدأت السعودية الحرب في اليمن في مارس 2015، لم تحظَ بدعم كافٍ من حليفتيها: الإمارات ومصر، ضد هجمات الحوثيين، وشعرت بأنها تُرِكت وحدها. وسرعان ما أصبح واضحًا أن الأهداف طويلة الأمد للحلفاء مختلفة. ففي حين أرادت الرياض إعادة الرئيس اليمني آنذاك عبد ربه منصور هادي إلى السلطة وقمع انتفاضة الحوثيين، ركزت إدارة أبو ظبي أكثر على الجنوب ودعمت المجلس الانتقالي الجنوبي.

قامت الإمارات بتدريب قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وساعدتها في السيطرة على جنوب اليمن. يبدو أن هدف الإمارات على المدى الطويل هو إرساء هيمنتها الإقليمية من خلال بناء دولة جنوبية تسيطر على طرق التجارة التي تمر عبر عدن[20]. ومن أهم مؤشرات الطموحات الإستراتيجية للإمارات في جنوب البحر الأحمر سيطرتها على جزيرة سقطرى. ففي عام 2018، سحبت الإمارات العربية المتحدة قواتها من الجزيرة، لكنها واصلت دعم سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي عليها[21].

الخريطة 1. جزيرة سقطرى*

المصدر: سقاف أ. القفّ، محمد أ. مقبل، وسالم م. بن قاضي، تحليل تكلفة الطاقة المتجددة لتأمين إمدادات الكهرباء في المناطق النائية في اليمن: دراسة حالة جزيرة سقطرى، المؤتمر الحادي عشر للطاقة المتجددة في العالم، أبوظبي، 25–30 سبتمبر 2010.

* تقع جزيرة سقطرى على بُعد نحو 380 كيلومترًا إلى الجنوب من السواحل اليمنية، ضمن مجموعة من الجزر الواقعة في أحد أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم. ويتيح إخضاع هذه الجزيرة للسيطرة إمكانية إدارة خليج عدن، ومن ثمّ التحكم في الممرات المؤدية إلى البحر الأحمر.

الخريطة 2. اليمن قبل الوحدة

المصدر: أحمد ناجي، العوائق أمام الطموحات السياسية لجنوب اليمن تكمن أساسًا في الجنوب، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 7 مارس 2022.

تراقب السعودية ومصر عن كثب تحركات الإمارات العربية المتحدة وتشعران بالقلق؛ لأن كلا البلدين لهما أهداف إستراتيجية في منطقة البحر الأحمر. تهدف المملكة العربية السعودية إلى إطلاق العِنان للإمكانات الإستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر من خلال مشروعات ضخمة مثل «نيوم»، وتعزيز قطاع السياحة على نطاق عالمي. لذلك، فإن أمن البحر الأحمر له أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة السعودية في إستراتيجيتها؛ لضمان الأمن الإقليمي. وأكثر المؤشرات وضوحًا على هدف المملكة العربية السعودية المتمثل في تحويل البحر الأحمر إلى منطقة أمنية إقليمية- هو إصرارها على الحصول على جزيرتي تيران وصنافير من مصر. أُسبِغ الطابع الرسمي على هذا الطلب من خلال اتفاقية الحدود البحرية الموقعة في 8 أبريل 2016، وأُدرجت الجزيرتان المعنيتان ضمن الحدود البحرية للمملكة العربية السعودية.

الخريطة 3. جزيرتا تيران وصنافير

المصدر: جامعة تكساس، (تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2025.
http://www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/strait_tiran_83.jpg،

وتتيح السيطرة على جزيرتي تيران وصنافير، إلى جانب مضيق تيران، التحكم في حركة الملاحة البحرية في خليج العقبة. وقد أغلقت مصر مضيق تيران أمام «إسرائيل» قبل حرب الأيام الستة في عام 1967، ويُعتقَد أن استيلاء السعودية على هذه الجزر سيؤدي إلى تعزيز موقف الرياض في محادثات السلام المحتملة مع «إسرائيل».

إن السيطرة على جزيرتي تيران وصنافير ومضيق تيران ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن للسعودية من خلالها الحصول على سيطرة إستراتيجية على البحر الأحمر. بل إن حيازة إدارة الرياض جزر فرسان في جنوب البحر الأحمر، مقابل أرخبيل دهلك

في إريتريا، تؤكد أيضًا موقعها القوي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف السعودية إلى السيطرة الكاملة على مدخل خليج العقبة من خلال السيطرة على رأس جميلة على الساحل المصري. بعد اتفاق بقيمة 35 مليار دولار مع أبو ظبي؛ لتطوير رأس الحكمة، بدا أن إدارة القاهرة على وشك الاتفاق على مشروع بقيمة 15 مليار دولار مع الرياض لتطوير رأس جميلة. في 23 فبراير 2025، ذكرت صحيفة عكاظ السعودية أن المملكة العربية السعودية تدرس «استثمارات سعودية كبرى» لتطوير رأس جميلة كجزء من عملية مناقصة جارية في مصر[22].

الخريطة 4. أرخبيل فرسان

المصدر: مجلة بحوث وإدارة الأراضي الجافة (Arid Land Research and Management)، المجلد 26، العدد 2، (2012)، ص. 137–150.

الخريطة 5. رأس جميلة

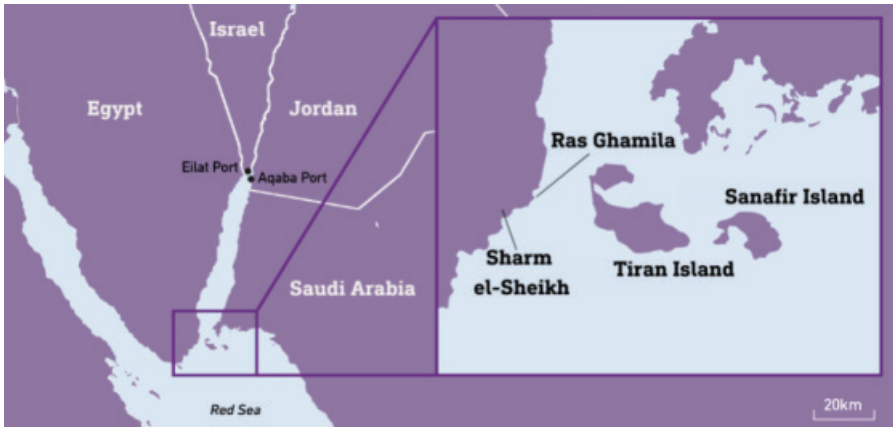

المصدر: رأس جميلة: هل تبيع مصر منطقة إستراتيجية على البحر الأحمر للمملكة العربية السعودية؟، موقع ميدل إيست آي (Middle East Eye)، 26 فبراير 2024.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الأمن في البحر الأحمر، بوابة القرن الإفريقي، أحد أهم الشواغل الأمنية الوطنية لمصر. وتعتقد مصر أن نفوذها الإستراتيجي قد تضاءل، خصوصًا بسبب الأزمة المستمرة مع إثيوبيا حول سد النهضة الإثيوبي الكبير. وقد أضعف اتفاق السلام الموقع بين إثيوبيا وتيغراي، بوساطة الإمارات العربية المتحدة، مصالح مصر الإستراتيجية في المنطقة؛ لأن إدارة القاهرة استخدمت قضية التيغراي ورقة ضغط على أديس أبابا. وفي الوقت نفسه، عمقت السعودية والإمارات صراعهما على النفوذ في المنطقة من خلال زيادة استثماراتهما في إثيوبيا وإريتريا والقرن الإفريقي بشكل عام في السنوات الأخيرة. وردًّا على ذلك، سعت مصر إلى تعزيز علاقاتها مع الصومال، وفي هذا السياق، نشرت قوات عسكرية في البلاد في إطار بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم).

النهج تجاه السودان

من الواضح أن هناك خلافًا عميقًا بين مصر والإمارات حول وضع السودان ومستقبله. وكما ذكرنا سابقًا، كان كلا البلدين يضمران العداء لحكومة البشير. وعلى وجه الخصوص، بعد أن منح البشير تركيا حق إدارة جزيرة سواكن في عام 2018، كانت القاهرة وأبو ظبي من بين أوائل من رحّب برحيل البشير. ومع ذلك، مع اندلاع الحرب الأهلية في السودان، بدأت الخلافات بين مصر والإمارات. تشير تقارير مختلفة إلى أن سبب دعم

الإمارات العربية المتحدة قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي هو حماية استثماراتها في البلاد، وزيادة نفوذها الإقليمي[23].

وقد حددت الإمارات أهدافًا إستراتيجية طويلة الأجل للاستثمار في الأراضي السودانية، منها الاستثمار في الأراضي الزراعية الشاسعة في السودان، وتطوير مناجم الذهب، إلى جانب بناء موانئ جديدة في البحر الأحمر. ومع ذلك، لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق مع حكومتي البشير والبرهان أو قوات الدعم السريع بما يتماشى مع هذه الأهداف. في 6 مارس 2025، رفعت السودان دعوى ضد الإمارات العربية المتحدة أمام محكمة العدل الدولية، زاعمة «التواطؤ في الإبادة الجماعية» بسبب دعم إدارة أبو ظبي قوات الدعم السريع[24]. من ناحية أخرى، أكّد السيسي خلال زيارته الأخيرة لجيبوتي أن مصر ترفض أي محاولة لإنشاء حكومة موازية في السودان. كما أكّد موقف مصر القوي والداعم للحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه[25]. وقد زار رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، القاهرة، مستجيبًا لدعوة رسمية وجهها إليه رئيس المخابرات المصرية، اللواء حسن رشاد، خلال زيارته إلى السودان. وكان أبرز ما في هذه الزيارة هو الاجتماع الثنائي المغلق بين الزعيمين[26]. ومع ذلك، لا تزال مصر حذرة بشأن التدخل في السودان لأسباب مختلفة. ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار عدم اليقين بشأن رؤية وتنفيذ الترتيبات الثنائية المستقبلية بين البلدين. ويزيد عدم وجود أساس إستراتيجي لسياسة السودان الخارجية من تعقيد هذه الصورة.

المنافسة الاقتصادية والخلافات

على الرغم من التعاون التجاري والاقتصادي المكثف بين مصر وحلفائها الخليجيين، لا تزال هناك خلافات اقتصادية جوهرية بين الأطراف. وينبع التعاون الاقتصادي المحدود بين الأطراف من العقبات الكبيرة التي تعترض التكامل الاقتصادي العربي. وتشمل هذه الصعوبات القيود الجمركية، والخلافات حول قواعد المنشأ للمنتجات العربية، واختلاف هياكل التعريفات الجمركية والضرائب، وتباين مستويات الأسعار. إلى جانب ذلك، فإن التشابه المذهل في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية لهذه البلدان هو السبب الرئيس للتعاون الاقتصادي المحدود بينها. وبعيدًا عن تسهيل التكامل، فإن هذا التشابه يزيد من المنافسة[27]. تؤكد الاتجاهات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي السياسات الجديدة التي تهدف إلى تنويع الشراكات وتشكيل تحالفات جديدة. تغذي زيادة مبادرات التوسع التجاري الإستراتيجي، خصوصًا في البحر الأحمر والبحر

الأبيض المتوسط، المنافسة الإقليمية بشكل خطير. في هذا السياق، قامت مصر بتحديث إستراتيجيتها في عام 2021 بهدف تحويل قناة السويس إلى مركز تجاري ولوجستي عالمي؛ لذلك، تنظر إدارة القاهرة إلى ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، الذي يضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على أنه تهديد محتمل لأهمية قناة السويس.

الخريطة 6. الممر الهندي-الشرق أوسطي- الأوروبي

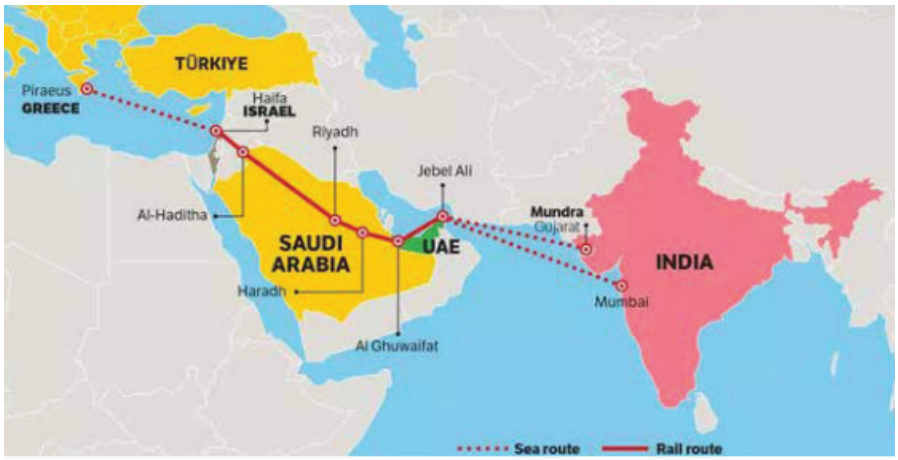

المصدر: مركز البحوث والمعلومات للدول النامية، (تاريخ الاطلاع: 7 أغسطس 2025).

وبالمثل، تهدف رؤية الرياض 2030 أيضًا إلى وضع المملكة العربية السعودية بوصفها مركزًا لوجستيًّا دوليًّا رئيسًا يربط بين الأسواق الشرقية والغربية. وتتجلى المنافسة بين دول المحور بشكل خاص في مختلف القطاعات، ولاسيما الموانئ والمطارات والسياحة[28].

ومن المجالات الأخرى للمنافسة بين مصر والإمارات والسعودية جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية. ففي الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسد عجزها في التمويل الخارجي، فإنّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضًا تتبعان سياسات نشطة لجذب المستثمرين الأجانب إلى أسواقهما. وقد ذهبت المملكة العربية السعودية في هذه المنافسة إلى أبعد من ذلك بإطلاق مبادرة طموحة تهدف إلى التنافس مباشرة مع الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في جذب المستثمرين إلى بلادها[29]. بالنظر إلى هذه المنافسة من منظور أوسع، يمكن القول: إن

الدولتين الخليجيتين السعودية والإمارات الخليجية الثلاث، إلى جانب قطر، تتنافس لتصبح كل منها مركزًا دوليًّا للطاقة.

تسعى مصر، من خلال تشكيل إستراتيجيتها للطاقة بنهج متعدد الأبعاد، إلى بناء جسر للطاقة بين إفريقيا وأوروبا وآسيا من خلال توصيلات الكهرباء ومشروعات الطاقة المتجددة، مع تعزيز البنية التحتية لاستكشاف الغاز الطبيعي وتسييله. منذ اكتشاف حقل ظهر العملاق في عام 2018، وضعت مصر نفسها بوصفها مركزًا إقليميًّا، وأصبحت الدولة الوحيدة التي تنتج الغاز الطبيعي المسال في شرق البحر الأبيض المتوسط بفضل مصانع تسييل الغاز في إدكو ودمياط. وفي الوقت نفسه، تعمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، التي تمتلك ما يقرب من 14 في المئة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وتمتلك أكبر الموارد في العالم- على تطوير شراكات مع دول مثل تركيا و«إسرائيل» لخلق رؤى طاقة تنافسية[30].

إن أحد أهم الخلافات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج -ولاسيما الإمارات العربية المتحدة- هو دور الجيش المصري في الاقتصاد. ففي حين تهدف الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة استثماراتها في مصر، تشكل الاستثمارات التي يقوم بها الجيش المصري عقبة أمام جهود أبو ظبي لدخول السوق المصرية. لهذا السبب، حاولت الإمارات مؤخرًا إقناع الجيش المصري ببيع جزء من أصوله لدول الخليج من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية في مصر. أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عن إنشاء صندوق الاكتتاب العام المصري، وأنه جرى إعداد مسودات اتفاقيات مبادلة الديون بالأصول. ومع ذلك، أفادت التقارير بوجود خلافات بين القيادات السياسية والعسكرية بشأن إدراج الشركات العسكرية في البورصة. ونظرًا لاهتمام صناديق الخليج بالأصول المملوكة للجيش، فإن القيادة السياسية المصرية حريصة على بيع هذه الأصول. ورغم إشارات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى إجراء مفاوضات بشأن مشتريات جديدة، إلا أنهما امتنعتا عن تقديم ودائع مالية إضافية في ظل الظروف الحالية. خلال هذه العملية، وقع رئيس الوزراء مدبولي في أبريل 2025، اتفاقيات لبيع خمس شركات مرتبطة بالجيش بوصف ذلك جزءًا من خطة لطرح 40 إلى 60 شركة مملوكة للدولة في البورصة[31]. ومن المتوقع أن تواصل أبو ظبي ضغوطها للاستحواذ على أصول عامة جديدة في مصر. إن قدرة الحكومة في القاهرة على مقاومة هذه المطالب محدودة للغاية في وقت تتفاقم فيه أزمة تمويل العملات الأجنبية. على سبيل المثال، أثارت

استثمارات الإمارات العربية المتحدة في منطقة رأس الحكمة على الساحل الشمالي لمصر تساؤلات لدى العديد من المثقفين المصريين حول الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل لأبو ظبي.

خاتمة

يمكن تعريف محور مصر والخليج بأنه تحالف «ثلاثة زائد اثنين»، حيث تقع مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة في مركزه، بينما تتبع الأردن والبحرين سياسات قريبة من هذا المركز. تجبر قدرة البحرين المحدودة في السياسة الخارجية على التزام المنامة الصارم بالتوجه الإستراتيجي الذي تحدده القوى المركزية. من ناحية أخرى، تتبع الأردن سياسة فريدة تشكلها جغرافيتها الفريدة وبنيتها السكانية وتراثها التاريخي. ويمكن تأكيد أن القاسم المشترك الأساسي بين دول محور مصر والخليج هو الشواغل الأمنية.

ويمكن سرد الشواغل الأمنية الرئيسة لهذه الدول على النحو الآتي: انتشار المذهب الشيعي الإيراني، والقضية الفلسطينية، والأهم من ذلك، مكافحة التطرف. ويمكن تلخيص مجالات الخلاف أو التنافس داخل المحور في: التنافس الاقتصادي على مجالات مثل الطاقة والسياحة أو جذب الاستثمارات، أو التنافس إستراتيجي، ولاسيما فيما يتعلق بأمن البحر الأحمر.

إلى جانب هذه الحقائق، فإن الهيكل غير المستقر للنظام الدولي والتغيرات المستمرة في موازين القوى العالمية والإقليمية جعلا تحليل التحالفات الإقليمية وتصنيفها أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى. لذلك، يجب على الباحثين الذين يدرسون ديناميات الشرق الأوسط توخي الحذر، وتجنب الاعتماد على هياكل التحالفات القديمة التي كانت موجودة في المنطقة في السابق؛ لأنه من الواضح أن دول المنطقة قد تبنّت الآن نهجًا ديناميكيًّا وعمليًّا قائمًا على المصالح بدلاً من الاعتماد على التحالفات طويلة الأمد. في ضوء كل هذه التقييمات، تتشكل العلاقات بين مصر وحلفائها الخليجيين في إطار سيناريوهين أساسيين: في السيناريو المتفائل، يتصدر التعاون والتنسيق المشهد، بينما في السيناريو المتشائم، يبرز التنافس والصراع.

عند تقييم السيناريو المتشائم من منظور اقتصادي، فإن النهج النفعي الذي أصبح حاسمًا في السياسة الخارجية لدول الخليج، إلى جانب الميل إلى اتخاذ القرارات المالية

على أسس أكثر عقلانية، قد يؤديان إلى تضييق سياسات التعاون، ولاسيما تجاه مصر التي يشهد اقتصادها تدهورًا كبيرًا. وسيؤدي إخفاق إدارة القاهرة في الاستفادة الكافية من المساعدات المقدمة سابقًا إلى تعزيز هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يكون الخليج أقل سخاءً في سياساته المتعلقة بالمنح والمساعدات. من ناحية أخرى، قد يؤدي تنويع دول مجلس التعاون الخليجي لعلاقاتها الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون شاملة مع جهات فاعلة مثل الصين وتركيا والهند و«إسرائيل» إلى إضعاف دور مصر كشريك اقتصادي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي إستراتيجيات التنويع التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص لبناء اقتصادات مستدامة إلى ظهور مجالات جديدة للتنافس المباشر مع مصر.

من الناحية السياسية، تضاءل نفوذ مصر في المنطقة بشكل كبير؛ لأسباب عديدة، أهمها: الأزمة الاقتصادية الطويلة الأمد. علاوة على ذلك، أدى تنويع دول الخليج سياساتها الخارجية من أجل تطوير علاقات دولية متعددة الأطراف إلى تضاءل أهمية مصر ودورها الإقليمي. على سبيل المثال، أدى فتح قنوات اتصال مباشرة بين دول الخليج و«إسرائيل» إلى إضعاف الدور التقليدي للقاهرة بوصفها وسيطًا في العلاقات العربية الإسرائيلية. أدّت هذه التطورات إلى تراجع المشاركة الدبلوماسية لمصر في القضية الفلسطينية، وتحويل هذا الدور إلى جهات فاعلة مثل تركيا وقطر. علاوة على ذلك، تراجع دور مصر ونفوذها في إفريقيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

عند تقييم الوضع من منظور متفائل، لم تفقد مصر أهميتها تمامًا في نظر دول الخليج، على الرغم من التطورات المذكورة أعلاه. ولا ينبغي أن ننسى أن مصر هي الدولة التي تضم أكبر عدد من السكان وأقوى جيش في العالم العربي. وسيظل النقص في الموارد البشرية والقدرات المكانية التي تواجهها دول الخليج يجبرانها على التعاون مع مصر. علاوة على ذلك، فإن أي اضطراب في مصر قد يؤثر سلبًا في أمن واستقرار المنطقة بأسرها. من الناحية الاقتصادية، تتمتع مصر بسوق قوي يوفر فرصًا استثمارية واعدة في المنطقة، ولاسيما في قطاعات العقارات والطاقة والزراعة واللوجستيات. على سبيل المثال، لا يزال القطاع الزراعي في مصر ذا أهمية كبيرة لدول الخليج، ولديه القدرة على أن يكون مصدرًا للأمن الغذائي. علاوة على ذلك، لا يزال قطاع السياحة في مصر يوفر فرصًا استثمارية كبيرة لدول الخليج الأصغر حجمًا، مثل البحرين وقطر والكويت. وبالمثل،

لا تزال قناة السويس منطقة استثمارية جذابة لدول الخليج؛ بسبب الفرص التي يوفرها مشروع التنمية والمناطق الصناعية المشتركة. كما تتخذ مصر خطوات مهمة في مجال الطاقة المتجددة، حيث توفر فرص شراكة في مشروعات الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، تجري حاليًا مناقشات بشأن مشروع ربط شبكات الكهرباء بين مصر والمملكة العربية السعودية، الذي يمكن أن يشكل أساسًا لشبكة إقليمية أكبر.

عند النظر إلى ديناميكيات التعاون والتنافس إلى جانب الظروف المضطربة في المنطقة، فإنّه من الصعب توقع تشكيل علاقات تحالف طويلة الأمد ومستقرة بين مصر ومحور الخليج. وبالمثل، من الواضح أنه سيكون من الصعب على أي طرف إقليمي فرض رؤيته أو خططه الإستراتيجية على المنطقة بأكملها. ومِن ثَمّ، يجب على دول المنطقة على الأقل تنسيق جهودها في إدارة شؤونها.

ومن الملاحظات الأخرى في هذا التحليل أنه من المتوقع أن تزداد الأنشطة الإقليمية في الفترة المقبلة عند المداخل الجنوبية (ساحل اليمن ومضيق باب المندب) والشمالية (خليج العقبة ومضيق تيران) للبحر الأحمر، وستشمل هذه الأنشطة أيضًا «إسرائيل»، التي تولي أهمية إستراتيجية للبحر الأحمر، خصوصًا بالنظر إلى طموحها في بناء قناة بن غوريون.

الهوامش والمراجع:

1. Abdullah Şaycı, “Mısır-Körfez İlişkilerinin Stratejik İlişkiye Dönüşmesinin Önündeki Engeller”, Arabi 21, 13 Şubat 2023, https://arabi21.com/story/1493780, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2024).
2. İsra Halid, “Yol Mesafesi: 2014’te İlk Kez Tanıtılan ve 2023’te Ortaya Çıkan Bir Başkanlık İfadesinin Hikayesi”, al-Masry al-Youm, 19 Ocak 2023, https://www.almasryalyoum.com/news/details/3005723, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2024).
3. “Ekonomist: Körfez Ülkelerinin Mısır’a Yatırımları Yaklaşık 80 Milyar Dolara Ulaştı”, Akhbar el-Yom, 16 Nisan 2025, https://akhbarelyom.com/news/newdetails/4597080/1, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2024).
4. “Şii hilali” sadece Ortadoğu’daki Şii nüfusun yoğun olduğu bölgeleri tanımlamakla kalmaz aynı zamanda Şiileri birleştirme hedefini ve İran’ın etkisinde kalan alanları da anlatmaktadır. Bu kavram bölgedeki Şiilerin artan siyasi etkisini de vurgulamaktadır.

5. "Mısır: Husilerin Gemilere Yönelik Saldırıları Bize 6 Milyar Dolar Zarara Mal Oldu", Sky News Arabia, 2 Kasım 2024, https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1752175, (Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
6. Arap Barış Girişimi, Suudi Arabistan Kralı Abdullah bin Abdülaziz tarafından 2002'de tanıtılan bir Ortadoğu barış planıdır. Amacı 1967 sınırlarına dayanan, uluslararası alanda tanınan bir Filistin devleti kurmaktır. Girişim ayrıca mültecilerin geri dönüşünü kolaylaştırmayı ve İsrail'in işgal altındaki Golan Tepeleri'nden çekilmesini sağlamayı amaçlamaktadır. Karşılığında Arap devletleri İsrail'i tanıyacak ve onunla ilişkilerini normalleştirecektir.
7. Ürdün, bu eksenin ülkeleriyle birçok konuda eş güdüm içindedir.
8. Jared Kushner tarafından hazırlanan İbrahim Anlaşmaları, Hz. İbrahim'in torunları olarak Araplar ve İsrailliler arasında ortak mirasa dayanan kalıcı bir barışı hedeflemektedir.
9. Çin gümrük verilerine göre Çin ile Körfez İşbirliği Konseyi (KİK) ülkeleri arasındaki ticaret hacmi 2023'te yaklaşık 287 milyar dolara ulaşmıştır. Bkz. Casim Bedevi, "KİK-Çin Serbest Ticaret Anlaşması'nın 'Yakın Gelecekte' Tamamlanması Beklenmektedir", CNBC Arapça, 29 Kasım2024, https://www.cnbcarabia.com/131223/2024/29/11/إنجاز-اتفاقية-التجارة-الحرة-بين-مجلس-التعاون-الخليجي-والصين-في22%-المستقبل-القريب22%, (Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
10. Stockholm Uluslararası Barış Araştırma Enstitüsü'ne (SIPRI) göre Mısır 2020'de dünyanın üçüncü büyük silah ithalatçısı olmuştur. Son yıllarda Mısır, İtalya ile 10-12 milyar dolar değerinde firkateynler, denizaltılar, askeri uydular ve daha fazlasını içeren silah anlaşmaları imzalamasının ardından İtalyan silahlarının ikinci büyük ithalatçısı haline gelmiştir. Ayrıca SIPRI raporuna göre Mısır'ın Rusya'dan yaptığı silah alımları son yıllarda yaklaşık yüzde 430 artmıştır. Bkz. Halil Anani, "Mısır: Mısırlıları Daha da fakirleştiren silah anlaşmaları", Aljazeera, 15 Mayıs 2022, https://www.aljazeera.net/opinions/2022/5/15/مصر-صفقات-السلاح-التي-تزيد (Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
11. "Mısır, Körfez Ülkelerinden 12 Milyar Dolarlık Yardım ve Yatırım Aldı", France24, 14 Mart 2015, https://www.france24.com/ar/20150313--مصر-مساعدات-السعودية-الكويت-الإمارات-استثمارات,(Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
12. Mustafa Abdulselam, "Mısır'a Körfez Yardımı: Tahminler ve Gelecek Senaryoları", Aljazeera, 26 Nisan 2015, https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154267348308411.html,(Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
13. Abbas Şaraki, "Mısır, Buğday Kıtlığı Krizine Çözmek için BAE'den Yardım İstiyor", al-Arap, 21 Ağustos 2015, https://alarab.co.uk/مصر-تستعين-بالإمارات-لمواجهة-أزمة-نقص-القمح-في-صوامعها, (Erişim tarihi: 1 Ocak 2025).
14. Naglaa Harb Sayed Ahmed, Mısır-Körfez İlişkileri: İş Birliği ve Rekabet, (Ulusal Planlama Enstitüsü, Kahire: 2024), s. 12.
15. Ahmed, Mısır-Körfez İlişkileri: İş Birliği ve Rekabet, s. 15.

16. Aya D'ebbes, "Küresel Piyasalarda Mısır Emeğinin Haritası", Youm7, 30 Mart 2025, https://www.youm7.com/story/2025/3/30/خريطة-العمالة-المصرية-فى-الأسواق-العالمية-08-11-مليون-مصرى/6937940, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2025).
17. 2016'da Rusya, BMGK'de Suriye'ye ilişkin Esed rejimi lehine bir taslak karar sunmuştur. Rusya, Suriye konusunda 2011'den beri Esed rejimini koruyabilmek adına veto hakkını da kullanmıştır. O dönemdeki Moskova'nın taslak kararında kuşatma altındaki bölgelere yönelik ABD ve Rusya'nın yardım çabalarının anlaşmaya uygun olması, derhal ateşkes çağrısı yapılması ve terör örgütü olarak tanımlanan Şam Fetih Cephesi'nin ılımlı Suriye muhalif güçlerinden ayrılmasının önemi vurgulanmıştır.
18. "Suudi Arabistan ve Katar, Mısır'ın Rus Projesine Oy Vermesini Eleştirdi", Aljazeera, 9 Ekim 2016, https://www.aljazeera.net/news/2016/10/9/السعودية-وقطر-تنتقدان-تصويت-مصر, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2025).
19. Nadir Hamami, "Mısır, BMGK'de Rusya'nın Tasarısına Olumlu Oy Verirken Suudi Arabistan ve Katar ise Eleştirilerde Bulunuyor", RT Arapça, 9 Ekim 2016, https://arabic.rt.com/news/844415, (Erişim tarihi: 10 Haziran 2025).
20. Savaşın başlangıcından bu yana BAE, Yemen Cumhurbaşkanı Mansur Hadi ve hükümetine karşı çıkan güneydeki çeşitli askeri oluşumları desteklemiştir. Yani Abu Dabi yönetimi koalisyonun belirtilen hedeflerine aykırı hareket etmiştir. "Şabva'dan Sonra Geçiş Konseyi Güçleri Güney Yemen'de Yeni Bölgelerin Kontrolünü Nasıl Ele Geçirdi?", Aljazeera, 27 Ağustos 2022, https://www.aljazeera.net/politics/2022/8/27/بعد-شبوة-كيف-سيطرة-مليشيات-الانتقالي, (Erişim tarihi: 11 Haziran 2025).
21. Güney Geçiş Konseyi'nin kendisi hakkında yaptığı açıklamalara göre 22 Mayıs 1990'dan önce belirlenen sınırlar içinde ülkenin güneyi için geçici bir ulusal liderlik oluşumu olan Konsey, Aydarus Kasım Abdülaziz Zübeydi başkanlığında faaliyet göstermektedir. İlan edilen konseyin başkanlık organı, coğrafi olarak eskiden Yemen Demokratik Halk Cumhuriyeti olarak bilinen ülkeyi temsil eden Güney Yemen valilerinin çoğunluğundan oluşmaktadır.
22. "Mısır, Ras el-Hikma'nın Ardından Suudi Yatırımlarıyla Ras Jamila'ya da Teklif Sunmaya Hazırlanıyor", Elbalad, 25 Şubat 2024, https://www.elbalad.news/6120878,(Erişim tarihi: 7 Ağustos 2025).
23. Hızlı Destek Güçleri'nin, Beşir tarafından Sudan ordusundan bağımsız bir milis gücü olarak kurulduğunu belirtmek gerekir. Bu güçler Suudi liderliğindeki koalisyonun Yemen'deki Husilere karşı savaşında Sudan adına yer almış ve çatışmaya katılan BAE güçleriyle doğrudan iletişim hatları kurmayı başarmıştır.
24. "Sudan, BAE'ye Karşı Uluslararası Adalet Divanında Dava Açtı", UN News, 6 Mart 2025, https://news.un.org/ar/story/2025/03/1139636, (Erişim tarihi: 1 Mayıs 2025).

25. Mona Hasan, "'Sudan'da Paralel Bir Hükümet Kurulması Kabul Edilemez' İfadeleri Cumhurbaşkanı Sisi'nin Cibutili Mevkidaşıyla Görüşmesinde Öne Çıkan Mesajları Arasında Yer Aldı", Tahia Masr. 23 Nisan 2025, https://www.tahiamasr.com/940590, (Erişim tarihi: 1 Mayıs 2025).
26. Osman Mirghani, "Burhan'ın Kahire Ziyareti", Al-Tayar.net, 29 Nisan 2025, https://al-tayar.net/زيارة-البرهان-إلى-القاهرة/, (Erişim tarihi: 1 Mayıs 2025)
27. Salem Saeed Baajajah, "Arap Ekonomik Entegrasyonunun Önündeki Engeller", Okaz, 26 Kasım 2010, https://www.okaz.com.sa/article/365827, (Erişim tarihi: 11 Haziran 2025).
28. Ahmed, Mısır-Körfez İlişkileri: İş Birliği ve Rekabet, s. 16.
29. Ahmed, Mısır-Körfez İlişkileri: İş Birliği ve Rekabet, s. 18.
30. Ahmed, Mısır-Körfez İlişkileri: İş Birliği ve Rekabet, s. 19.
31. "Beş Askeri Bağlantılı Şirketin Satın Teklifi: Mısır Askeri Ekonomi Dönemini Sonlandıracak mı?", Arabi21, 11 Nisan 2025, https://arabi21.com/story/1674068, (Erişim tarihi: 3 Mayıs 2025).

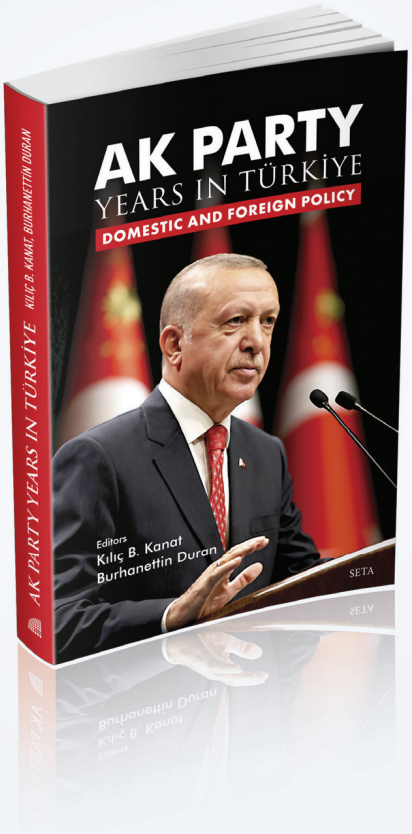

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

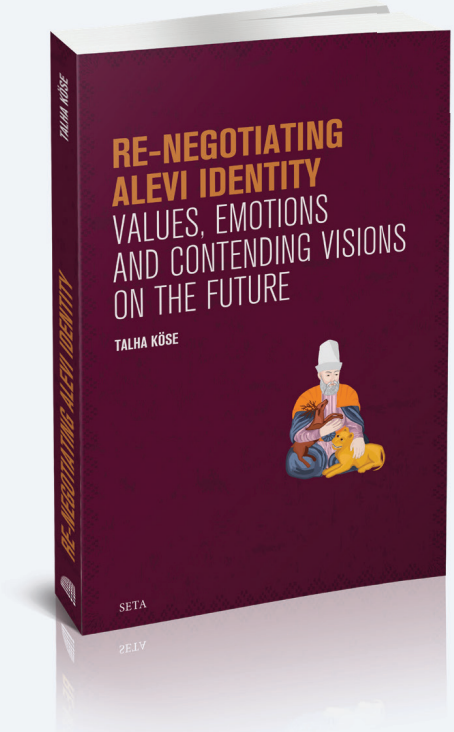

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity